خلال افتتاح مقره الانتخابي في منطقة العديلية

الصانع: الأسرة لم تأت بحد السيف وكانت الرقم الصعب في توحيد الكويت

تعرضنا لهجوم قاس بعد تقديم مبادرة مؤتمر الحوار الوطني لكننا ماضون في طريقنا

المرشح يعقوب الصانع متحدثا خلال الافتتاح

حضور كثيف في ندوة الصانع «تصوير : محمود عبيد»

لدينا مشاكل وهموم كبيرة وأخطاء لا تغتفر وحكومتنا لا تملك برنامجا أو رؤية للإصلاح

كتب مصطفى كامل

طالب مرشح الدائرة الثالثة امين عام كتلة الوحدة الدستورية «كود» المحامي يعقوب الصانع الحكومة ورئيس الحكومة بتطبيق القانون ان اراد الامتثال لرأس الدولة والمراسيم التي قدمت بضرورة خضوع معايير اختيار الوزراء للكفاءة.

وقال الصانع خلال افتتاح مقره الانتخابي والتي شهدت ندوة «للقانون هيبة» مساء الاول من امس في منطقة العديلية والتي شهدت حضورا كثيفا من جمهور الدائرة الثالثة برغم سوء الاحوال الجوية وعطول الامطار المستمر اننا مليئا طريقة المخاصصة سواء القبيلة او عائلة او فئة ما، طالما وضعت العربة في طريقها الصحيح بوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وكذلك الحال في مسالة اختيار القياديين والمسئولين.

وتعهد الصانع باكمال مبادرته التي وافق عليها سمو الامير باحالة مجلس الامة مرسوم الضرورة الى المحكمة الدستورية، كما تعهد باننا لن نقبل بتعيين اي قيادي دون ان يكون بناء على معيار الكفاءة، لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية.

واوضح الصانع اننا قدمنا مبادرة مؤتمر الحوار الوطني لكن تعرضنا لهجوم قاسي من بعض من تصورنا انهم سيقفون الى جانبنا لأننا نحمل هموم وطن لدرجة ان احد الاعضاء المخضرمين شكك في نزاهتنا برغم اننا لم نطلب منهم سوى الحضور للخروج بمشروع اصلاحي بدلا من التكلم بالشارع ما يدل على عدم وجود رؤية حقيقية لوضع الحلول لأن وقودهم اظهار الفساد وعدم اظهار الحلول لا من النواب او من الحكومة.

واكد الصانع ان التوافق كان موجود بين الشعب والحاكم منذ 300 سنة فالقائد اختير عن طيب خاطر وبإذن الله ستستمر الاسرة لأنها لم تات بحد السيف بل كانت الرقم الصعب الذي يوحدنا جميعا لأنها لم تفرق بين بدوي وحضري شيعي وسني اصيل وبيسري لذا نحن مؤمنين بها لاننا نعلم انها خيارنا الصحيح وهناك فرق بين النظام وبين محاسبة ونقد الحكومة.

وقال الصانع انني سأتكلم ليس بلسان يعقوب الصانع المحامي او المحلل السياسي بل كمواطن ومرشح يريد ان يخرج ما في قلبه ويستمع الى ما بداخل صدور المواطنين.

وتابع الصانع تكلمت بما فيه الكفاية عن الاخطاء والسلبيات وبرنامج الحكومة والاخطاء الدستورية من خلال وسائل الاعلام المختلفة، واضاف متسائلا «لماذا لا يُذكر في حديثنا إلا السلبيات وتضخيمها دون ذكر الامور الايجابية التي تعطينا فرصة للتفاؤل بدلا من سيادة حالة من التشاؤم بين الناس».

واكد ان لدينا مشاكل وهموم كبيرة واخطاء لا تغتفر فالحكومة لا تملك برنامجا او رؤية وهناك فساد لكن بالمقابل هناك نعم لا يمكن ان نتجاهلها المتمثلة في النعمة والامن والامان الذي نعيش فيه ويستحق منا الشكر لله اولا وللكويت ثانيا، فالحمد لله لدينا حرية في الفكر والعقيدة فالمساجد والكنائس والحسينيات موجودة، ولدينا شخصيات وعقليات ومخترعين ورياضيين لم نتحدث عنها، كذلك لدينا دولة مؤسسات وقضاء محترم نفتخر به وبرغم ذلك هناك من يريد ارجاعنا للخلف، مستشهدا بمقولة المرحوم باذن الله الدكتور احمد الربعي «دعونا نتفاءل».

واعتبر الصانع ان منطقتي خيطان وجليب الشيوخ دولة داخل الدولة لأنهما من المناطق المنكوبة، لدرجة ان البعض يطلق عليهما شيرا والصين وما الى ذلك من المسميات.

وعرض الصانع لبعض القضايا المتعلقة بالهيئة العامة للاسكان الخاصة بتوفير 100 الف وحدة سكنية خلال 5 سنوات لم تسلم لعدم توفر اراضي من وزارة المالية وكل وزارة تلقي بالكرة في ملعب الوزارة الاخرى، متسائلا هل يستطيع رئيس الوزراء استدعاء كل اطراف هذه القضية وهم وزراء الاسكان والبلدية والاشغال والمالية ويمهلهم 6 شهور للافراج عن الاراضي السكنية او يقدمون استقالتهم، مؤكدا بانه لا توجد ارادة حقيقية للقضاء على مشكلاتنا لا من الحكومة ولا من المعارضة التي تتغنى انها تنشد الاصلاح.

وعرج على قضية منع رهن العقارات الخاصة لأن هناك اطرافا لا تريد ذلك لأنه سيتسبب في اخلاء العديد من العمارات والبنايات، ما جعلني ارفع دعوى ببطلان هذا القانون فيما يخص البنوك الاسلامية وحدث تدخل هجومي بين وبين عدد من مسئولي هذه البنوك وقد ربحنا القضية في جميع المحاكم.

واضاف الصانع انني لا ادعي البطولات لأن هناك اخرين يمارسون نفس عملي، لكن المهم هو توافر النية الصادقة للعمل من اجل مصلحة الكويت، واعتقد ان سمو الامير لديه نية صادقة للاصلاح بموجب المراسيم التي اصدرها وهذه فرصتنا المواتية لتحقيق رغبة سموه بأن يغلب نواب المجلس الجديد العمل بدل الجدل، وهو ما عانين منه خلال الفترات الماضية. وانتقل الصانع الى مشكلات المرأة وقال انه من الظلم ان تعطى المواطنة المتقدمة الى بنك التسليف على 45 الف دينار مقابل 70 الفا للرجل برغم من انها الاكثر حاجة وتحتاج اذن ننظر لها بعين الحق والواجب حتى يكفون للقانون هيبة باعطائها اهم حقوقها، مندهشا من الشروط المجحفة لحصول المرأة على الرعاية السكنية ببلوغها وصولها سن 40 سنة وان تكون لها اخت مرافقة، مؤكدا ان ذلك ليس من قبيل دغدغة المشاعر انما لأن هذا واقع يحتاج منا الى وقفة. وفيما يخص المتقاعدين اكد الصانع ان الحد الادنى للراتب التقاعدي لقدامى المتقاعدين لا يكاد يكفيه استضافته لابنائه واحفاده اثناء زيارتهم له، اما فيما يتعلق بالرعاية الصحية طرح فكرة تخصيص مستشفيات خاصة للوافدين من اموال التامين الصحي برفع نسبة التامين الصحي للقضاء اولا على تجار الاقامات وتخصيص المستشفيات للمواطنين تلافيا للازدحام بسبب تقديمها للرعاية الصحية للوافدين والمواطنين معا.

واكد الصانع ان التركيبة السكانية تحتاج الى اعادة نظر وعلاج مشكلات تجارة الاقامات والعمالة في وزارة الشئون باستيراد تجربة دولة الامارات في كشف الرشاوى التي بتقاضاها مسؤولين وموظفون في الوزارة لتمرير معاملات تجار الاقامات لأن هناك شركات يبلغ عدد عمالتها نحو 4 الاف عامل.

واختتم الصانع كلمته بقوله: اعدكم ان اكون عند حسن الظن وان كل ما عانيت منه ان احاول التغلب عليه وان لم استطع ساعلن امام الجميع وامام وسائل الاعلام الاسباب التي منعتني من اصلاح الفساد لاخرج من وقف امام ما تنادي به من اصلاح.

من جهته اكد رئيس كتلة الوحدة الدستورية «كود» المحامي عبدالله الايوب اننا نحلم بغد افضل، وقال ان الكويت هي اهم شيء عندنا فلنحافظ عنها لأنها اكبر من الجميع فان وجدت وجدنا اما اذا تدمرت بنزاعات فرقية فانها لا قدر الله ستضيع، لافتا الى اننا نملك سيولة مالية ما يكفي لنا وللاجيال القادمة لكننا البتنا اننا غير قادرين على التخطيط للمستقبل ومثل ذلك الرعاية السكنية حيث ان الكويت لم تستغل من اراضيها اكثر من 7 في المئة، مطالبا بالابتعاد عن التنظيرات لانقاذ الكويت.

بدورها تمنت رئيس جمعية اولياء امور المعاقين رحاب بورسلي على الشباب الكويتي ان يكون رايهم سواء بالمشاركة في الانتخابات او المقاطعة لها بناء عن قناعة لا توجيها من الاخرين، مؤكدة ان الانتخابات الراهنة فرصة ثمينة للتغيير للنهوض بالكويت، مشاهدة الشباب «سواء شاركتم او قاطعتم الانتخابات فصوتكم امانة وانتم المسئولين عن صوتكم». اما الكاتب الصحافي بجريدة الراي محمد السبتي فقد اكد ان هناك حربا تشن على النظام السياسي والاجتماعي في الكويت وليس ضد الحكومة باستخدام عدة ادوات منها الاتهامات بالجملة بالفساد واستغلال ذلك ضد نواب ومسؤولين وتضخيم المشاكل واشاعة ان الكويت بها ملاحقات وحبس لاصحاب الاراء والمواقف السياسية، محذرا من انها تحاول اسقاط كل حصن من حصون المجتمع لاسيما حصن صاحب السمو لأن ذلك ليس حرية بل هدم للبلد.

أكد خلال ندوته الجماهيرية رفضه استخدام الشارع في الضغط على الحكومة

الكندري: أحرار الكويت لن يقبلوا الإرهاب أو التخوين

جانب من الحضور «تصوير : أحمد المهيلي»

الكندري متحدثا خلال ندوته

أكد مرشح الدائرة الرابعة عبد الله الكندري أن ما مرت وتمر به الكويت من أحداث غير مسبوقة غيرت من قناعات العديدين من أبناء الكويت، وجعلتهم أكثر وعيا بما يحاك للوطن من مؤامرات، مبينا أن هذه الأحداث تسببت في اتخاذ الكثيرين لقرار الترشح في انتخابات مجلس الأمة وأنه من هؤلاء الذين قرروا هذا القرار «واضعا مصلحة البلاد وأمنها واستقرارها وتنميتها على رأس أولوياتي، وقمت من أجل ذلك بوضع برنامج إصلاحي متكامل يشمل جميع جوانب الحياة الكويتية، ويساهم في وضع الكويت في صف الدول المتقدمة».

وقال الكندري خلال ندوته الجماهيرية مساء أمس الأول في صالة السهو بمنطقة صباح الناصر: لقد شهدت الانتخابات الحالية انسحاب عدد من الحاليين البارزين ممن نكن لهم التقدير والاحترام، واختار هؤلاء خيار المقاطعة الذي رأوه من وجهة نظرهم الاختيار الأنسب للمرحلة، مما جعل البعض ينظر إلى المجلس المقبل على أنه مجلس ضعيف لغياب هؤلاء، مشددا على أنه من الخطأ الجسيم الحكم على مجلس لم يرى النور بعد بسبب خروج بعض السياسيين منه، وهو حكم أعتبره ينتقص من إمكانيات الكويت وأبنائها، لأن هذا البلد مليء بالكفاءات ولا يقف على عناصر معينة كما أن التاريخ لا يتوقف على أحد والأمم في حراك مستمر وهي سنة الحياة، لافتا إلى أن المرشحين الحاليين شخصيات وطنية يمكنها تقديم الكثير لبلادها تحت قبة عبد الله السالم.

وأشار إلى أن الكويت لا ينقصها لا العناصر البشرية ولا الأموال أو الخبرات وما ينقصها فقط هو توفير الهدوء وخفض سقف الصوت العالي واستخدام مقررات بعيدة عن التخوين ليتمكن الجميع من العمل وتطوير البلاد.

واستطرد الكندري قائلا: لقد رأيت بعد مشاورة الأهل والإخوان أنني أستطيع أن أقدم شيئا جديدا للبلاد في ظل غياب مجلس الأمة عن دوره الأساسي في خدمة المواطنين خلال الفترة الماضية، مبينا أن بعض النواب السابقين كان علبة أمام تحقيق خطط الدولة التنموية، ولم يستطيعوا تحقيق أمنيات المواطنين الذين أعطوهم أصواتهم.

وأوضح أنه يحمل برنامجا انتخابيا شاملا لكل مشكلات البلاد حيث يهتم بإصلاح جوانب التعليم والصحة والإسكان والاقتصاد، مضيفا: والأهم أن توجهي الرئيسي يكمن في كيفية إخراج البلاد من حالة الركود والدوران حول النفس إلى حالة العمل والانشغال بالتنمية والمشروعات الإستراتيجية وأنه يعتمد في الأساس على التعاون مع أعضاء السلطتين والمشاركة الشعبية في صنع القرارات.

وشدد على أن الانتخابات المقبلة ستنجح ونسبة المشاركة ستكون جيدة «ليس بالضرورة مثل الانتخابات الماضية، ولكنها ستكون جيدة. وأقول ذلك استنادا على ما رأيته من خلال حواري مع المواطنين في العمل والديوانيات وغيرها، وأتوقع أن يحقق المجلس المقبل إنجازات كبيرة إذا أوصل الشعب المستحقين من أبنائه دون حسابات طائفية أو قبلية».

ورفض الكندري استخدام الشارع في التظاهرات ومحاولة التأثير به على صناع القرار، لافتا إلى أن المعارضة من الشارع لا تفيد ولا تأتي بالنتائج المرجوة، ولا جدوى منها سوى زعزعة أمن واستقرار البلاد، لأن هذه التحركات لا يمكن السيطرة عليها ويمكن أن يدخل في وسطها مندسون يحاولون ضرب الأمن وافتعال المشكلات، وهو ما حدث بالفعل خلال بعض المسيرات عندما حاول أحد المجهولين دهس رجل أمن ومصور بسيارته، وهذا ما حذرنا ونحذر منه على طول الخط.

وشدد على أن المعارضة يجب أن تلتزم الأدوات الدستورية والقانونية، متسائلا: نحن لدينا قاعة عبد الله السالم المجال فيها مفتوح، فلماذا نتجاوزها ونخرج إلى الشارع ونالب المواطنين، لذلك فإنني أؤكد على أن البرلمان هو المكان المناسب للمعارضة وليس الشارع أو التجمعات غير القانونية.

وشدد على أن المرأة الكويتية تعاني من عدم تجنيس أبنائها وحق الرعاية السكنية والجنسية، مبينا أنه يدعم حقوق المرأة وأن هذه إحدى الملفات التي يضعها على رأس أولوياته وأفرد للقضايا جزءا كبيرا من برنامجه الانتخابي، مضيفا: وأبشرهن إذا قدر الله لي الوصول إلى مجلس الأمة سأعمل على إقرار قانون يكفل لها العيشة الكريمة وحل مشاكلها بالإضافة إلى إقرار راتب مناسب لربة المنزل فنحن في دبرة خير.

وأعرب الكندري عن أسفه لوجود تباين كبير في المرتبات من جهة حكومية إلى أخرى، مطالبا بالإسراع في إقرار زيادة رواتب الموظفين في القطاعين العام والخاص ممن لم تشملهم الكوادر الوظيفية تحقيقا لمبدأ العدالة والمساواة الذي كفله الدستور لجميع المواطنين، مشيرا إلى أن رواتب المتقاعدين في الأخرى بحاجة إلى مراجعة لتحسين أوضاعهم المعيشية، وأن مجلس الأمة المقبل مطالب بسن قانون يلزم بموجبه الحكومة بإقرار هذه الزيادة على رواتب الموظفين في القطاعين.

ولفت إلى أن قضية إصلاح التعليم والاهتمام بالشأن التربوي العام للطلبة بجميع مراحلهم الدراسية على رأس أولوياته «حيث أحمل رؤية تعليمية إستراتيجية بهدف تطوير وتنمية التعليم بجميع مراحله»، مبينا أن الواقع التعليمي في الكويت يفرض على الجميع اتخاذ موقف جاد لإعادة تحديد بوصلته الى طريقها الصحيح «خصوصا ونحن نلمس ضعف المستوى العلمي للطلبة ما حدا بأولياء الأمور الى التوجه بأبنائهم نحو التعليم الأهلي الذي بدوره أصبح يعاني من الترهل لدخول غير المختصين فيه».

وعبر عن حزنه بسبب تحدث البعض عن سمو الأمير بطريقة غير لائقة «وهو مايضر الكويت لأن الأمير رمز الدولة»، مشددا على أن أسرة الحكم هي الضمان لشعب الكويت، وأن أي تطاول عليها يضيع هيبة البلاد «ونحن بدورنا لن نسمح لأحد بالتمادي في هذا التطاول الذي يهدد مستقبل البلاد، وما نؤمن به هو المعارضة الرشيدة التي تعطي الحقوق لأصحابها وتطالب بما تراه من خلال الأدوات الدستورية، ونحن جميعا رأينا أبواب صاحب السمو مفتوحة على مصاريعها للجميع كبيرا وصغيرا، فلماذا يحدث ما يحدث في البلاد، ولماذا نصر على تكفير الخراج دون وعي؟».

واستنكر الحديث عن مخطط لعزل سمو ولي العهد دون دليل «وهو كلام غير مسؤول يروج للاشاعات، وهو نفسه الذي يوزع صكوك الوطنية على الجميع، ونحن نقول له إذا عندك دليل قدمه للنيابة أو اصمت يرحمك الله فصمتك رحمة للجميع».

الحكم على المجلس قبل انتخابه ظلم والبلاد مليئة بالكفاءات القادرة على قيادة المسيرة

الدبوس: لنبدأ صفحة جديدة إطارها الحكمة وهدفها رأب الصدع

عصام الدبوس

قال مرشح الدائرة الخامسة النائب السابق عصام سلمان الدبوس إننا مقبلون على مرحلة مفصلية في التاريخ السياسي الكويتي داعيا الجميع إلى أن يكونوا على قدر المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقهم بهدف إخراج الكويت من مرحلة الاحتقان السياسي التي شهدتها إلى مرحلة العمل المؤسسي والمنظم في اتجاه تفعيل الأداء لدى جميع القوى السياسة والديمقراطية في الكويت، داعيا إياها إلى حوار شامل بهدف رأب الصدع في المشهد السياسي الحالي، وتمكين القوى الوطنية بمختلف مشاربها من العودة إلى طريق التعاون البناء فيما بينها، خدمة للوطن والمواطن ووضع أسس وخطط موضوعية يسير عليها الجميع للارتقاء بالكويت سياسيا واقتصاديا وتنمويا.

وأضاف الدبوس: لقد مل الشعب الكويتي من الأزمات المتلاحقة التي أثرت سلبا في حركة التنمية والإصلاح في البلاد وانعكست بذلك على الأوضاع المعيشية للناس علاوة وزجنا في أتون المهاترات والمماحكات السياسية التي لم نجن منها سوى العواصف التي تهب علينا بين الحين والآخر، فالوطن والمواطنون لم يعودوا يتحملون مزيدا من هذه الأزمات.

وشدد الدبوس على قضية الأمن في الكويت الذي بدأ يتأثر نتيجة الشحن السلبي العالي وبخاصة لشريحة الشباب المتحمس فهذا الشحن مرفوض لأنه يأخذ البلاد إلى المجهول، وعلينا بدلا من ذلك توجيه هؤلاء الشباب توجيها سليما بما يخدم مصلحة الوطن السياسية والأمنية والاقتصادية ويحقق الاستقرار السياسي والأمني والسلم الأهلي ويحصنها من الأخطار المحدقة بهم، وذلك بتوجيه هذه الطاقات إلى ما يخدم المسيرة التنموية للوطن.

وأكد الدبوس أن أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية لم يرتقوا إلى مستوى طموحات المواطنين فظلت البلاد ترزح تحت وطأة الفساد الإداري والترهل الاقتصادي نتيجة اللاقرار الحكومي في مواجهة الأزمات المتلاحقة من إسكان وصحة وتعليم وشغل أوقات الشباب بما يعود عليهم بالنفع وعلى البلاد كذلك، لأن تركيبة الحكومات السابقة كانت مبنية على المحاصصة والترضيات الفئوية والطائفية والقبلية مما جعلها عاجزة عن تحقيق متطلبات المواطنين من أمن واستقرار ورفاه، برغم الوفرة المالية التي تتمتع بها الكويت ومن المعيب أن نرى هذه الأزمات التي استوطنت في بلدنا دون اتخاذ قرارات جريئة لحلها حلا جذريا.

ودعا الدبوس الحكومة المقبلة إلى تقديم برنامج عمل واضح وخطط ذات جدول زمني محدد تكون الحكومة مسؤولة عن الالتزام بها تجاه السلطة التشريعية التي تراقب تنفيذ هذه البرامج والخطط ومن ثم محاسبة المقصرين دون مجاملة أو ترضيات معينة وذلك بهدف محاصرة بؤر الفساد والتقصير والقضاء عليها لدفع عجلة التنمية، ووضعها على الطريق الصحيح.

السبيعي: بعض القوانين ليست في صالح المرأة ولابد من تعديلها

دعا مرشح الدائرة الثالثة عبدالله عبدالمحسن السبيعي للمزيد من الاهتمام بقضية المرأة في الكويت، مطالبا الحكومة بمتابعة أوضاع النسوة المسنات في دور الرعاية الاجتماعية والفئيات القاصرات في دور الأحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومحاولة سد النواقص التي تعاني منها تلك الدور بما يضمن الحياة الكريمة للفاطنات هناك فضلا عن وضع السجينات في المؤسسات العقابية ومدى توافر مقومات الحياة الأساسية هناك لهن ولأطفال بعضهن المسجونين معهن.

وعبر السبيعي عن اعتزازه الشديد بالمستوى الذي وصلت اليه المرأة الكويتية من وعي وإدراك محققة سلسلة من الانجازات التي تسجل لها في شتى المجالات لاسيما في قدرتها على تحقيق التوافق بين عملها والتزامها بتربية أبنائها لضمان حياة أسرية مستقرة مؤكدا بان المرأة نجحت باستحقاق في القيام بهذا الدور على الرغم من كل الصعاب التي تواجهها.

وقال إن المرأة تعرضت للظلم وضغوط على مر التاريخ لأسباب سياسية واجتماعية ونتيجة قوانين داخلية وخارجية لافتا إلى أن كثيرا من التشريعات والقوانين بما فيها قرارات للأمم المتحدة تتغير لتصب في صالح المرأة مشيرا إلى أن وصولها لحقوقها السياسية في شأن المشاركة في الانتخابات يعد انتصارا لها وتقدما حثيثا في شأن حصولها على حقوقها، وقد أصبحت وزيرة في حكومة وتحتل مواقع متقدمة في الأجهزة التنفيذية في السلطة، وتدير العديد من جمعيات النفع العام، لافتا إلى أن المرأة الآن أمامها تحديات لإثبات كفاءتها ودورها في التنمية والقيادة.